

Distr.: General
22 July 2013

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٣٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/67/L.61 و Add.1)]

٢٥٩/٦٧ - إعلان سياسي بشأن الحل السلمي للتراعات في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وإلى جميع قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن وقرارات مجلس الأمن والبيانات التي أدلى بها رئيسه المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما قرارات الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ١/٦٣ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٢٧٤/٦٥ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ و ٢٨٧/٦٦ المؤرخين ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ وقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،

تعتمد الإعلان السياسي التالي:

إعلان سياسي بشأن الحل السلمي للتراعات في أفريقيا

١ - نحن، ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين المجتمعين في نيويورك في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نعلن أن الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالحل السلمي للتراعات في أفريقيا يشكل فرصة ممتازة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا وقيادتها لحل التراتعات وإحلال سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - ونهنئ شعوب القارة الأفريقية وحكوماتها وقيادة الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي يحتفل بها تحت عنوان "القومية الأفريقية والنهضة الأفريقية". ونشيد بصفة خاصة بجيل دعاة القومية الأفريقية



الرجاء إعادة الاستعمال

12-49412



والآباء المؤسسين للاتحاد الأفريقي الذين ناضلوا من أجل وحدة شعوب أفريقيا وحكوماتها وتضامنها وتعاضدها والتعاون بينها.

٣ - ونعرب عن بالغ التقدير لمنظمة الوحدة الأفريقية للدور التاريخي الذي اضطلعت به في تحرير شعوب أفريقيا من نير الاستعمار والفصل العنصري ولإسهامها القيم في تحقيق الهدف المتمثل في الإهاء التام للاستعمار ووحدة القارة الأفريقية، ونشير إلى أن القادة الأفريقيين استعرضوا أداء المنظمة وقرروا تحويلها إلى الاتحاد الأفريقي الذي يمثل هيئة جديدة على صعيد القارة تعنى بالتجديد السياسي والاقتصادي وصنع القرار بهدف تعميم مراعاة الحوكمة الرشيدة والمساءلة.

٤ - ونشدد على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل حل جميع التزاعات والمنازعات التي لم تحل بعد في القارة الأفريقية سلمياً.

٥ - ونرحب بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وإسهامه الإيجابي في الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات والتزاعات سلمياً في أفريقيا، ونعرب عن دعمنا لمبادرات الوساطة وحفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ونقدر أيضاً إسهام المنظمات دون الإقليمية.

٦ - ونحث المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، على مواصلة العمل بشكل فعال على معالجة مسألي الأمن والتنمية في أفريقيا، وهما مسألتان أساسيتان مترابطتان، معالجة شاملة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ونعيد كذلك تأكيد أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ترابطاً لا ينفصم.

٧ - ونؤكد ضرورة أن تلتزم الدول بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نحث جميع الدول على التصرف وفقاً لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(١).

٨ - ونندعو إلى تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات وفي إدارة التزاعات ومنع نشوبها وحلها، ونؤيد استعانة جميع الجهات الفاعلة المعنية بالوساطة وفقاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق.

٩ - ونعيد كذلك تأكيد دعمنا للدبلوماسية الوقائية من أجل الحيلولة دون نشوب النزاع المسلح أو الحد من انتشاره، ونكرر تأكيد ضرورة تعزيز قدرة الدول، ولا سيما قدرة أفريقيا، على استخدام الدبلوماسية الوقائية في جميع التزاعات وفي إطار

(١) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق.

استراتيجيات أوسع نطاقا تضعها أطراف وطنية من أجل إحلال السلام. ونرحب بإسهام الاتحاد الأفريقي في جهود الوساطة في القارة ونهيب بالأمم المتحدة وسائر أعضاء المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الوساطة الأفريقية عن طريق توفير الدعم التقني اللازم.

١٠ - ونسلم بأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من الميثاق أمر لا غنى عنه وأنها لا تزال تشكل أساسا متينا لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى حل التراعات سلميا في أفريقيا وتنسيق تلك الجهود. ونعيد تأكيد ضرورة العمل مع الاتحاد الأفريقي لمساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية.

١١ - ونرحب بتكثيف التعاون والدعم المتبادل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وندعو إلى توثيق التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيزهما، وفقا لاتفاق التعاون وغيره من مذكرات التفاهم ذات الصلة بالموضوع بين المنظمتين.

١٢ - ونثني على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية للجهود التي تبذلها، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين الآخرين، من أجل تقديم دعم فعال لبعثات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

١٣ - ونتعهد بدعم التفعيل الكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، بما فيها فريق الحكماء وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع وصندوق السلام والنظام القاري للإنذار المبكر وتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية.

١٤ - ونشدد على ضرورة اتباع نهج منسق متسق متكامل لبناء السلام وتحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع بهدف إحلال سلام دائم، ونقر في هذا الصدد بأهمية لجنة بناء السلام في كفالة أن يواكب ذلك التزام سياسي وحشد موارد كافية والتلاحم والتنسيق بين الجهات الفاعلة المعنية، ونقر كذلك بضرورة أن تسدي اللجنة المشورة بشأن وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع بما يتواءم مع الأولويات المحددة وطنيا وأن تقترح استراتيجيات من هذا القبيل.

١٥ - ونسلم بأن تحقيق أهداف بناء السلام وبناء الدولة يسهم في إحلال سلام دائم في أفريقيا وفي تحقيق التنمية المستدامة فيها.

١٦ - ونسلم كذلك بأن إحلال سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة أمران يمكن تعزيزهما بتسويات سياسية شاملة للجميع وفض النزاعات وتعزيز حماية الناس وتمكينهم واللجوء إلى القضاء وتوفير العمالة وتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والشفافية والمساءلة.

١٧ - ونثني على الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي للجهود التي يبذلها للترويج للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي تم تعزيزها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) وجميع قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن وقرارات مجلس الأمن والبيانات التي أدلى بها رئيسه المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما قرارات الجمعية العامة ١/٦٠ و ١/٦٣ و ٢٧٤/٦٥ و ٢٨٦/٦٦ و ٢٨٧/٦٦، لضمان أن تؤدي الترتيبات الإقليمية دورها كاملاً في إطار منظومة السلم والأمن.

١٨ - ونشير إلى الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢) التي عبر فيها القادة عن اعتزامهم تأييد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، بوصف ذلك عنصراً أساسياً في الجهود الشاملة المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، بهدف جعله أوسع تمثيلاً وأكثر كفاءة وشفافية، مما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. ونسلم بأن أكثر من ٧٠ في المائة من عمل مجلس الأمن ينصب على المسائل التي تهم أفريقيا ونقر في هذا السياق بالظلم التاريخي الواقع على أفريقيا فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن ونعرب عن تأييدنا لزيادة تمثيل أفريقيا وتعزيزه في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ونحيط علماً أيضاً بالموقف الأفريقي الموحد على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولوبيني وإعلان سرت.

١٩ - ونؤكد ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما يشمل رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه.

٢٠ - ونشجع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على مواصلة بذل الجهود للإسهام في تعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ونؤكد أهمية الإسراع، في ظل تشاور وثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، في تنفيذ برنامج العشر سنوات لعام ٢٠٠٦ المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، مع التركيز على السلام والأمن.

٢١ - ونثني على أفريقيا لأدائها الاقتصادي في الآونة الأخيرة، وهو أداء جدد التفاؤل إزاء إمكانات تطور القارة كمركز صاعد وسوق مفعمة بالنشاط. ونؤكد بصفة خاصة أن القارة الأفريقية شهدت نمواً غير مسبوق خلال العقد الماضي وأنها صمدت بشكل مشهود أمام الأزمة الاقتصادية العالمية.

(٢) القرار ١/٦٠.

٢٢ - ونعيد تأكيد أنه، على الرغم من التحسن الكبير الذي شهدناه في الآونة الأخيرة، لم تتم بعد تلبية الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية على نحو فعال، بما يتفق مع القيم والمبادئ التي ينص عليها إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٣) وعلى النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على أكمل وجه في الوقت المناسب. ونعيد كذلك تأكيد التزامنا بشدة بالمناقشات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونشدد على أن وضع هذه الأهداف ينبغي ألا يصرف الجهود عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ونقر بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٤) تشكل خطة للنهوض باقتصاد القارة الأفريقية، ونرحب مع التقدير بالتقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما عن طريق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومبادرة رؤساء الاتحاد الأفريقي لدعم مشاريع الهياكل الأساسية التي تقودها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية دعماً لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والمبادرة الأفريقية للعلوم البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونشدد أيضاً على ضرورة أن يكون أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هدفاً من أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة والمساواة بين الجنسين.

٢٤ - ونسلم بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا وللوفاء بالالتزامات المتفق عليها سابقاً فيما يتعلق باحتياجاتها الإنمائية التي جرى التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، ونلاحظ أن التقدم في الوفاء بتلك الالتزامات لا يزال دون المستوى المطلوب، ونشدد في هذا الصدد على أن دعم المجتمع الدولي للجهود التي تضطلع بها أفريقيا في مجال التنمية المستدامة يشكل أولوية رئيسية، ونؤكد ضرورة الوفاء على نحو تام بتلك الالتزامات المتفق عليها دولياً، ولا سيما الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٥)

(٣) القرار ٢/٥٥.

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) القرار ٢/٥٧.

وتوافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٧) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٨ المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(٨).

٢٥ - ونؤكد أن القضاء على الفقر يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية اليوم. ونلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي لجعل أفريقيا قارة مفعمة بالنشاط.

٢٦ - وندعو إلى مواصلة دعم التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الحرة.

٢٧ - ونكرر تأكيد دعمنا لتحويل اقتصادات أفريقيا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نحو يجسد أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وثقتنا القوية بآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزامنا بأن تظل أفريقيا من الأولويات العليا التي تعنى بها الجمعية العامة.

٢٨ - ونلتزم بدعم عملية توطيد الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في أفريقيا. ونرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في إجراء التقييم الذاتي للقارة من أجل تحسين الحوكمة الرشيدة عن طريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي هي بصدد دخول السنة العاشرة من بدء عملها، ونشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم حتى الآن إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على النظر في القيام بذلك.

٢٩ - ونحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء والمراقبين، نعيد، باعتمادنا هذا الإعلان السياسي، تأكيد التزامنا بتلبية الاحتياجات الإنمائية للقارة الأفريقية ونكرر تأكيد إيماننا بمستقبل مزدهر لأفريقيا تركز فيه على نحو تام قيم الكرامة والسلام الإنسانية الأساسية.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ١/٦٣.

٣٠ - ونوجه التهنية إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين على المبادرة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وإلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي لما قدمته من دعم وإسهام قيمين إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

الجلسة العامة ٧٤

٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣
